



كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

على المستوى الوزاري

الدورة العادية (116)

مقر الأمانة العامة: 2025/9/3



معالي السيد سمير عبيد

وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية
رئاسة الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم إليكم سيادة الرئيس بالتهنئة على تولي دولتكم رئاسة الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لكم خالص التوفيق والسداد في هذه المهمة. كما أعرب عن التقدير إلى مملكة البحرين على رئاستها للدورة السابقة للمجلس، وإدارتها لاجتماعاته خلال الفترة الماضية.

السيد الرئيس،

يتضمن مشروع جدول أعمال اجتماعنا عدداً من الموضوعات التي تحظى حالياً بأهمية وألوية في أجندة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك... وأود أن أركز حديثي اليوم على الموضوعات الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني عبر تعزيز الاقتصاد الفلسطيني ودعم عدد من مراكز الرعاية الاجتماعية الفلسطينية.



والواقع أن العنوان الأهم للمرحلة القادمة هو الحفاظ على مشروع الدولة الفلسطينية الذي يستهدف الاحتلال محوه من الوجود.. عبر تهجير الشعب والاستيلاء على الأرض.. ومهمتنا هي الإبقاء على صمود المؤسسات الفلسطينية وتمكينها من الاستمرار في مواصلة دورها الوطني وسط أوضاع بالغة الصعوبة وتهديدات وجودية للقضية الفلسطينية.

لقد واجه الشعب الصامد في غزة من صنوف الوحشية والتجرد من الإنسانية ما لم يعرف التاريخ المعاصر له شبيهاً أو مثيلاً... واستُخدم التجويع سلاحاً أمام سمع وبصر العالم الذي لازالت قواه المؤثرة عاجزة عن وقف هذه المذبحة اليومية ووضع حد لهذه المقتلة المتواصلة.. والهدف صار واضحاً للجميع.. وهو دفع الشعب للتخلي عن أرضه.. وتقويض حل الدولتين.. ليس فقط في غزة ولكن في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إن إمكانيات أمتنا الاقتصادية ليست بالقليلة.. وأدعو هنا إلى أن تستنفر هذه الإمكانيات وتُشحذ القدرات من أجل الحفاظ على مشروع الدولة.. وتعزيز مؤسساتها.. ودعم صمود الشعب في غزة والضفة على حد سواء.



السيد الرئيس،

يتضمن مشروع جدول أعمال اجتماع اليوم أيضاً موضوعات تتعلق بمبادرات إنشاء مجالس وزارية جديدة وتطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة... وهذا توجه مهم وحيوي... فضرورات المرحلة تقتضي تطوير آليات العمل الجماعي المشترك من أجل مواكبة متطلبات العصر ومتغيراته المتسارعة..

لقد أثبتت الوقائع أهمية تحقيق المرونة والانسيابية في التخطيط والتنفيذ... حتى تتمكن الأجهزة القائمة والناشئة من تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها... وتلبية الاحتياجات المتنامية، وذلك كله اتساقاً مع ميثاق جامعة الدول العربية.. الذي يمثل البوصلة الرئيسية والمرجعية الأساسية لأي عمل عربي جماعي فاعل ومؤثر.

ومن بين الموضوعات التي يبحثها اجتماع اليوم تلك المتعلقة بنشر ثقافة التسامح والسلام والحوار بين الحضارات.. وهي موضوعات تتسق بشكل كامل مع المرحلة الخطيرة التي يمر بها العالم.. فما أحوجنا اليوم إلى نشر ثقافة السلام وتعزيز ممارساته.. ذلك الحق الأصيل في المنظومة الحقوقية الدولية، والذي تغافل عنه الكثير من الفاعلين الدوليين.. لقد آن الأوان إلى نشر ثقافة الحوار والتسامح والسلام بين الشعوب... وتعزيز الممارسات المتعلقة بذلك



وترسيخها في المناهج التعليمية والخطابات الإعلامية والثقافية والدينية وغيرها من منابر التواصل بين المجتمعات.

ومن هنا، ومن أمام هذا المجلس الموقر، أُجِّد ندائي إلى كافة العقلاء والحكماء في العالم أجمع، من أجل العمل سوياً نحو تعزيز ثقافة الحوار والسلام سبيلاً لحل الخلافات والنزاعات.. ومكافحة خطابات الكراهية والعنف وعدم قبول الآخر.. وبث روح الطمأنينة لدى الأجيال الناشئة واستيعاب أبنائها داخل مجتمعاتهم.. وتقبل الآخر والاندماج معه في بناء مجتمعات آمنة متطورة، تُنجز خُطاهها على مسار التنمية الشاملة والمستدامة، ولا تبقى أحداً خلف الركب.

السيد الرئيس،

منذ عشر سنواتٍ كاملة، اعتمد المجتمع الدولي أهداف التنمية المستدامة 2030، ووضع لها الآجال الزمنية والخطط والبرامج التي كان من شأنها أن تُسهم في إنجاز هذه الأهداف والغايات المنبثقة عنها.

وبعد عقدٍ من الزمان على تدشين هذه الأجندة الدولية... ومع تناقص الوقت الزمني المُتبقي على إتمامها... تظهر جلياً تحدياتٌ مصيرية تؤثر على مصير هذه الأهداف في العديد من المناطق... وذلك في ظل الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحروب وجولات العنف في عدد من الدول العربية... والتي كان من شأنها تأخير جهود التنمية



الإنسانية عقوداً للوراء.. ومفاقمة مؤشرات الفقر والجوع.. وتدمير البنية الأساسية ومنظومة الخدمات الحكومية وعلى رأسها التعليم والصحة.. وفي هذا الصدد، أؤكد على ضرورة تضافر جميع الجهود من أجل توفير بيئة آمنة صالحة لتحقيق أبسط مقومات التنمية في هذه المناطق.

كما أنه إلى ضرورة أن يعمل مجلسكم الموقر على توفير منصة عربية لتبادل الخبرات والتجارب الوطنية الناجحة في إعادة البناء والإعمار، وهي تجارب متعددة تزخر بها دولنا العربية.

وفي هذا السياق، أؤكد على أهمية متابعة تنفيذ مقررات الدورة الخامسة للقمّة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، التي استضافتها جمهورية العراق في مايو الماضي، والتي أصدرت ما يزيد عن 30 قراراً هاماً في مختلف الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وتضمنت بدورها إجراءات تنفيذية تضطلع بها الدول الأعضاء والأمانة العامة والمنظمات المتخصصة، على حدٍ سواء.

في ختام كلمتي، أشكركم سيادة الرئيس وأتمنى لكم التوفيق في رئاسة هذه الدورة،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،